

## تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية

## التغيير الدوري للمراجع الخارجي

حسام الزروق عامر امحمد

ديوان المحاسبة الليبي

[husamalzarooq@gmail.com](mailto:husamalzarooq@gmail.com)

عبد النبي امحمد فرج

الأكاديمية الليبية- طرابلس

[abduunabif@gmail.com](mailto:abduunabif@gmail.com)<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.10>

تاريخ النشر الإلكتروني: 2021.05.10

تاريخ القبول: 2021.04.22

تاريخ الاستلام: 2021.03.12

## المخلص

تهدف الدراسة إلى التحقيق في تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ذلك الأثر على المكونات الرئيسية لمخاطر المراجعة (الخطر الطبيعي، خطر الرقابة، خطر الاكتشاف). حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، والتي تم جمعها من عينة الدراسة من المراجعين بديوان المحاسبة الليبي ومكاتب المراجعة الخارجية. نتائج الدراسة تشير إلى وجود تأثير كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي من خلال زيادة التركيز على البنود والأرصدة التي تكون أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة. إضافة إلى وجود تأثير كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة من خلال قدرة المراجع المتخصص على تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي ينفذها العميل. كما أن النتائج تظهر وجود تأثير من كبير إلى متوسط للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقدير خطر الاكتشاف من خلال التخطيط بشكل أفضل لعملية المراجعة.

الكلمات الدالة: التخصص القطاعي، مخاطر المراجعة، إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي.

**The impact of the sectoral specialization of the alternative auditor on the audit risk in light of the mandatory periodic change of the external auditor**

Abdunnabi M. Faraj

Libyan Academy – Tripoli

[abduunabif@gmail.com](mailto:abduunabif@gmail.com)

Husam A. Emhemed

Libyan Audit Bureau

[husamalzarooq@gmail.com](mailto:husamalzarooq@gmail.com)

## Abstract

The study aims to examine the effect of the sectoral specialisation of the alternative auditor on the audit risk in light of the mandatory periodic change of the external auditor. To achieve this goal, a descriptive-analytical approach was applied and a questionnaire was used to collect data from the study sample, which consisted of the auditors in the Libyan Audit Bureau and auditors in audit firms. The results indicate that there is a significant impact of the sectoral specialization of the alternative auditor on evaluating Natural risk. Also, they indicate that there is a significant impact of the sectoral specialisation of the alternative auditor on assessing the risk of control. In addition, they showed that there is a significant impact of the sectoral specialisation of the alternative auditor on estimating the risk of discovery through better planning of the audit process.

**Keywords:** Sectoral specialization, Audit risk, Mandatory periodic change of the external auditor.

## 1. المقدمة

إن الأحداث التي شهدتها العالم في الفترة الأخيرة والمتمثلة في انهيار كثير من الشركات والبنوك حول العالم على سبيل المثال: Enron، World com في الولايات المتحدة الأمريكية، Olympus في اليابان، Irish Bank في إيرلندا، Vivendi في فرنسا، National Kidney Foundation في سنغافورة... إلخ) والتي أدت إلى إفلاس العديد من الأطراف المرتبطة بهذه الشركات، وهو ما قاد الباحث والجهات الحكومية لإجراء المزيد من الدراسات للبحث عن أسباب هذه الانهيارات ومعالجة مسبباتها حرصاً منهم لمنع تكرارها في المستقبل.

وكانت نتائج هذه الدراسات تحتوي على جملة من الأسباب لعل أهمها فشل مزاولي مهنة المراجعة في اكتشاف العديد من الأخطار أو التواطؤ بعدم إنذار أصحاب المصالح بهذه الأخطار والتي ساهمت في حدوث هذه الانهيارات (خداش والسرطاوي، 2010). وقد ترتب على ذلك توجيه الانتقادات لمهنة المراجعة باعتبارها طرف أساسي تقوم عليه نظرية الوكالة وصمام فعال في كبح أو تسريع هذه الانهيارات، خاصة بعد القيام بالعديد من استطلاعات الرأي في أمريكا عقب انهيار شركة Enron وظهور قائمة "من تثق به؟" وتصنيف المراجعين في مرتبة رجال السياسة وبائعي السيارات المستعملة، بعد إن كانوا في السابق من أكثر الأشخاص ثقة واعتقاد 73% من الخاضعين للمسح بأن المراجعين الخارجيين يقومون بما يأمرهم به عملائهم حتى لو تطلب ذلك فساد استقلالهم (القشي، 2013).

وهو ما ولد الضغط المتزايد على مزاولي ومنظمي مهنة المراجعة والمهتمين بها لإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة حول حقيقة هذه الانتقادات والافتراضات القائمة عليها والاستفادة من نتائجها في إرجاع الثقة للمهنة وإصدار المعايير والتشريعات التي تحافظ على مستوى الثقة والجودة المطلوبة منها في الواقع العملي.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسات المتخصصة إلى أن انهيار عدة شركات فيما مضى نتج بسبب فشل عملية المراجعة نتيجة لفقدان استقلالية المراجع (أبو رياش، 2013) أو كفاءته في اكتشاف مخاطر المراجعة نتيجة لعدم تفهمه لقطاع العميل أو النشاط التابع له. وهذا ما أكد عليه المحامي الأمريكي (Amhawitz) عندما بين بأن زيادة عدد القضايا المرفوعة ضد شركات المراجعة في الآونة الأخيرة كان نتيجة لقبولهم مهام في مجالات لا يتوافر لديهم فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي للقيام بها (الخزدار، 2008).

ولذلك سعت عدد من الدول إلى إصدار بعض التشريعات الإضافية والتي تعمل على دعم استقلالية المراجع لزيادة كفاءته المهني، ولعل من أبرز هذه التشريعات إلزام الشركات محل المراجعة بتغيير مراجعيها الخارجيين بعد فترة معينة من الزمن على سبيل المثال لا الحصر كافة

دول الاتحاد الأوروبي والصين والفلبين والهند وإندونيسيا والسعودية وقطر (محمود، 2015؛ Ewelt-Knauer et al, 2012)، وذلك استجابة للدراسات التي أوصت بهذا التغيير كوسيلة دعم إضافية لها العديد من المميزات، لعل أهمها زيادة ثقة المستثمرين خصوصاً وأصحاب المصالح عمومًا في استقلالية عمل المراجع وتقريره المهني، إضافة لمواجهة بعض المشاكل السابقة والتي أدت لهذه الانهيارات. وبالرغم من أن هذا الإجراء سيدعم في الغالب استقلالية المراجع بشكل كبير، إلا أنه قوبل بالرفض من العديد من الجهات المهنية والأكاديمية وذلك تماشيًا مع الحجة التي تشير إلى أن هذا التغيير سيزيد من فرص احتمال تعامل العميل مع مراجع بديل ليست لديه المعرفة الكافية ببيئة وتعاملات العميل مما يؤدي به للفشل في اكتشاف والتقرير عن مخاطر المراجعة. ولذلك سعت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية أو بديوان المحاسبة الليبي حول تأثير التخصص القطاعي في نشاط محدد على كفاءة المراجع البديل في اكتشاف والتقرير عن مخاطر المراجعة، وذلك استجابة لدعوات المؤيدين لسياسة التغيير الدوري للمراجع ووجهة نظرهم التي تطالب بتطبيقها إلزاميًا على كافة عملاء المراجعة.

## 2. مشكلة الدراسة

إن تبني بعض الدول والتكتلات الدولية لإجراءات قانونية تلزم بضرورة التغيير الدوري للمراجع الخارجي بعد عدد معين من السنوات جاء كاستجابة للدراسات التي تنادي بهذا التغيير من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولها دعم استقلالية المراجع، وثانيها تنمية الحصة السوقية لبعض الشركات المحلية والصغيرة والتي يمارس من خلالها المراجع المهنة، أما ثالثها فهو إلقاء نظرة متجددة على العميل.

إلا أن البعض مازال يدعو إلى التشكيك في فعالية هذه الإجراءات بناءً على النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات (على سبيل المثال: Kown et al., 2010؛ Cameran et al, 2009)، المهتمة بإلزامية التغيير الدوري للمراجع، حيث يستند معارضو تقييد فترة التعامل على حجة رئيسية تتمثل في ضعف المعرفة التي تكون متوفرة عن أنشطة وبيئة النشاط التي يعمل فيها عميل المراجعة لدى المراجع البديل، وبما يؤدي لعدم قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش ودقة تحديده لإجراء اختبارات الالتزام ومراجعة تقديرات الإدارة مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض جودة عملية المراجعة أو إلى فشلها.

وأن هذه المعرفة لا يكتسبها المراجع إلا من خلال طول فترة التعامل مع الشركة محل المراجعة خاصة في ظل التنوع الكبير لأنشطة هذه الشركات والقطاعات التي تعمل فيها، وكذلك زيادة المعايير المتخصصة لكل نشاط أو قطاع على حدة (الحداد، 2008)، وفي ذات السياق أوضحت

دراسة (خرواط وأبو الطويرات، 2013) أن حدوث الفشل في عملية المراجعة قد يكون بسبب عدم تفهم المراجع وإمامه ببيئة ونشاط عميل المراجعة ومعاملاته، مما يؤدي به إلى الفشل في اكتشاف والتبليغ عن أية مخاطر تحتويها القوائم المالية للعميل.

أما الحجة الثانية لمعارضتي إلزامية التغيير فتتمثل في أن المراجع الحالي سيكون عازفاً عن استثمار موارده وطاقاته في التعرف على بيئة وأنظمة الشركة العميلة عندما يكون هنالك تغيير إلزامي للمراجع أو قد يفقد الاهتمام بالشركة محل المراجعة في السنوات الأخيرة من فترة تعامله؛ ويرجع ذلك إلى أن المراجع الحالي غير المتخصص والذي يقترب موعد تغييره لن يجد الحافز الكافي لاستثمار وتطوير قدراته أو قدرات فريقه في التطورات الحاصلة ببيئة ونشاط العميل في السنوات الأخيرة من تعامله؛ لأنه يعلم مسبقاً بحدود بقائه كمراجع للعميل في هذا النشاط، وهو ما سيؤدي للحد من قدرة المراجع وأعضاء الفريق التابع له على اكتشاف والتبليغ عن أية مخاطر لعملية المراجعة، خاصة إذا كان لا يوجد لديه عميل آخر بنفس النشاط.

ومن هنا تبرز المشكلة الرئيسية للدراسة والتي اعتمدت في مضمونها على أهم الحجج التي أركزت عليها كل طرف، حيث أن إلزامية التغيير الدوري تزيد من استقلالية المراجع وتدفعه للتبليغ عن أية مخاطر قام باكتشافها أثناء عملية المراجعة نتيجة لعلمه مسبقاً بعدم قدرته على الاحتفاظ طويلاً بالعميل، إلا أنها في ذات الوقت تؤدي إلى خلق مشكلة فشل عملية المراجعة الناتجة عن زيادة احتمالية عدم قدرة المراجع البديل على اكتشاف وتحديد مخاطر المراجعة والتي تتكون من الخطر الطبيعي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف بسبب محدودية فترة التعامل وعدم فهمه لبيئة العميل في السنوات الأولى من التعامل، أو تكون نتيجة لفقدان اهتمام المراجع بالتطورات الحديثة في بيئة العميل بالسنوات الأخيرة للتعامل؛ بسبب تنوع العملاء في نشاطات مختلفة، وبما يؤدي إلى تنوع سلة مخاطر التقاضي بالنسبة للمراجع.

ولتجنب هذه المشكلة جاء مدخل التخصص القطاعي للمراجع البديل كأحد المداخل التي أثبتت العديد من الدراسات السابقة (موسى وافتوحة، 2016؛ الزواوي والشاوش، 2015) قدرته الفعالة في تحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة. ومن هنا انطلقت فكرة الدراسة والتي اختلفت عن الدراسات السابقة في أنها جاءت لمعرفة وجهة نظر المراجعين الخارجيين بالبيئة الليبية في مدى تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على هذه المشكلة بينما الدراسات السابقة اقتصر على معرفة تأثير التخصص القطاعي على مخاطر المراجعة ولكنها لم تتطرق لمدى تأثيره على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي وبالتالي تم طرح التساؤل الآتي:

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟

وللإجابة بدقة على التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة تم تجزئته إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟
- هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟
- هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقدير خطر الاكتشاف في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟

### 3. أهمية الدراسة

من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة فإن أهميتها تتلخص في الآتي:

- تبرز أهمية الدراسة في كونها تأتي مكتملة للدراسات والتقارير المهمة بإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي حول العالم، خاصة بعد إثارة هذه القضية من جديد في الأوساط البحثية بعد اعتماد كثير من الدول والتكتلات الدولية لإلزامية التغيير ولعل آخرها دول الاتحاد الأوروبي، كما أنها تعتبر من الدراسات الحديثة التي تربط ما بين التخصص القطاعي للمراجع البديل باعتباره مدخلاً مهماً في تحديد واكتشاف مخاطر المراجعة وبين دعم الاستقلالية اللازمة للتبليغ عن هذه المخاطر والمتمثلة في التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي.
- تسهم الدراسة في توجيه أنظار الباحث وصناع السياسات والهيئات ذات العلاقة بالمهنة لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع وبما يسלט الضوء على إيجابيات التخصص القطاعي في تقليل مشكلة عدم تفهم المراجع البديل لبيئة وأنشطة العميل في السنوات الأولى لعملية المراجعة وبما يؤدي به إلى عدم الاكتشاف والتبليغ عن مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي، وهو ما يشكل إضافة مهمة لإثراء فكر المراجعة بشكل عام.
- يؤمل أن تسهم النتائج والتوصيات التي تشير إليها الدراسة في دفع المراجعين الخارجيين إلى الاهتمام بالتخصص القطاعي للمراجع الخارجي، وذلك من أجل رفع مستوى جودة وقيمة خدمات المراجعة.

### 4. أهداف الدراسة

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها فيما يلي:

- تهدف الدراسة بشكل عام إلى معرفة ما إذا كان هنالك تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين الممارسين للمهنة في مكاتب المراجعة الخارجية أو من خلال المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي.
- توضيح تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل في قطاع أو نشاط معين في اكتشاف والتقرير عن مخاطر المراجعة (الخطر الطبيعي - خطر الرقابة - خطر الاكتشاف) وبما يؤدي للحد من فشل عملية المراجعة في السنوات الأولى أو الأخيرة من التعامل، نتيجة لعدم فهم المراجع البديل لخصوصية نشاط بعينه في السنوات الأولى من التعامل أو بسبب فقدان الاهتمام به عند اقتراب موعد مغادرته.

## 5. فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم وضع فرضية رئيسة وثلاثة فرضيات فرعية مشتقة منها، وهي:

**الفرضية الرئيسية:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

**الفرضية الفرعية الأولى:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي في ظل التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

**الفرضية الفرعية الثانية:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة في ظل التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

**الفرضية الفرعية الثالثة:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع على تقدير خطر الاكتشاف في ظل التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

## 6. الإطار النظري

### 1.6 نبذة تاريخية عن التغيير الطوعي للمراجع الخارجي

ظهر أول اقتراح بضرورة إلزام عملاء المراجعة بتغيير مراجعهم الخارجيين في سنة 1939م وذلك للحد من التلاعب الذي حدث في حسابات شركة "Mckesson & Robbins" والذي مثل حدثاً كبيراً وهاماً لفشل مهنة المراجعة في تلك الفترة (جربوع، 2008)، إلا أن ذلك الاقتراح أو السياسة ظل لفترة طويلة حبيس النقاش ولم يتم تطبيقه فعلياً إلا في النصف الأخير من القرن الماضي. ولقد أوضحت دراسة كلاً من (Zeff, 2003؛ ابو رياش، 2013) أن تاريخ تطبيق التغيير الطوعي للمراجع الخارجي ومن غير إلزام كانت الرائدة به الشركة الأمريكية المعروفة باسم

"Du Pont" والتي كانت تغير مراجعها الخارجيين كل فترة زمنية معينة وذلك اقتناعاً منها بأن التغيير الدوري للمراجع الخارجي سيظهر الصورة الكاملة لوضع الشركة ويبعث الموثوقية في سجلات وحسابات الشركة بسبب زيادة نزعة الشك المهني عند المراجع البديل، واختلاف استراتيجية المراجعة وكذلك المساهمة في زيادة قدرة المراجع لإبداء رأي فني محايد عن الوضع المالي للشركة والتبليغ عن أية مخاطر قد تم اكتشافها؛ نتيجة لتوفر الاستقلالية للمراجع البديل في كافة مراحل المراجعة وبما يُمكن من الحفاظ على استمرار شركة العميل ونموها.

هذا وطبقت الشركة سياسة التغيير الطوعي للمراجع وبشكل غير منتظم طوال الفترة من 1910 وحتى سنة 1954م (أي بما يعادل 44 سنة من عمر الشركة تقريباً) حيث تعاقب تسعة مراجعين على مراجعة الشركة خلال الفترة المذكورة. كما تراوحت فترة التعامل مع المراجع الواحد ما بين سنة إلى تسعة سنوات متتالية، إلا أنه في سنة 1954م اتخذت شركة "Du Pont" قرارها بالتوقف عن تطبيق هذه السياسة المميزة ورأت أنه من المفيد الاستمرار وبشكل دائم مع شركة Price Waterhouse Company كمراجع خارجي، ويرجع ذلك للجهود الكبيرة من هذه الأخيرة في مراجعة التعاملات الدولية لشركة "Du Pont" والتي تميزت بالضخامة والانتشار والتعقيد (أبو رياش، 2013).

## 2.6 مفهوم إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

يمكن التمييز بين التغيير الطوعي والإلزامي للمراجع الخارجي وذلك بوجود قوانين أو لوائح تنظيمية من جهات خارجية تلزم عملاء المراجعة بتغيير مراجعهم الخارجيين بعد فترة معينة من السنوات، أما التغيير الطوعي للمراجع فهو اتخاذ قرار من قبل الجمعية العمومية للعميل بعدم الاستمرار في التعامل مع المراجع الحالي ودون تحديد فترة زمنية معينة، أي أن عملية التغيير الدوري الإلزامي للمراجع الخارجي تستند على عوامل خارجية ليست بيد الشركة (عميل المراجعة) أما التغيير الطوعي للمراجع فيستند على عوامل داخلية بيد الشركة (عميل المراجعة).

ويقصد بالإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي هو قيام "المنشآت والشركات بتغيير مراجعها بعد قضائهم مدة زمنية في العمل لديها وتختلف تلك المدة الزمنية من بلد لآخر حسب سياسة التغيير التي يتبناها البلد" (أبورياش، 2013، ص 51)، كما يقصد بها أيضاً "وجود قانون أو تشريع يتم بموجبه اتخاذ الجمعية العمومية للشركة قراراً بإنهاء العلاقة التعاقدية مع المراجع الحالي واختيار مراجع آخر بديلاً عنه بالرغم من قيامه بمهامه على أكمل وجه" (سليمان، 2017، ص 19).

## 3.6 الحجج المؤيدة والمعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

إن موضوع إلزامية تغيير المراجع الخارجي لم يكن وليد هذا العقد بل كان مثار نقاش عالمي يمتد إلى ما يقارب الخمسة عقود سابقة (Khasharmeh & Said, 2014)، إلا أن وتيرة هذا

النفاش تمر بفترات تكون فيها أكثر حدة عند بروز فضائح مالية أو وجود أية إجراءات جديدة ستتخذ من صناع ومنظمي المهنة في العالم، وإن هذا الزخم العالمي حول هذا الموضوع يدل على أهميته المؤثرة في المهنة، وفيما يلي عرض مختصر للحجج المؤيدة والمعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي:

#### أ. الحجج المعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

يشكك البعض في جدوى إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي بناءً على النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات والتقارير المهمة بإلزامية التغيير الدوري للمراجع، حيث يستند معارضو إلزامية التغيير على بعض الحجج والتي كان من أبرزها خسارة المعرفة المتراكمة للمراجع السابق والناشئة عن طول فترة التعامل مع عميله، نتيجة لإلزامية التغيير ( Harris & Whisenant, 2012)، وبما يؤدي إلى تعيين مراجع بديل ليست لديه الخبرة والدراسة الكافية لاكتشاف والتبليغ عن مخاطر المراجعة، وهو ما دعمته دراسة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، عندما أكدت على وجود دلائل مهمة تفيد بحدوث القسم الأكبر لحالات فشل عملية المراجعة أثناء السنة الأولى والثانية من تولي أية مهمة جديدة للمراجعة (FAO, 2004).

وهذا الفشل لعملية المراجعة في السنوات الأولى يعزى إلى عدم تفهم المراجع البديل لبيئة ونشاط العميل، خاصة في ظل التنوع الكبير للأنشطة وتطور الأنظمة الإلكترونية والقوانين المنظمة لكل نشاط، وكذلك التوجه نحو إصدار معايير مهنية متخصصة لكل قطاع على حدة وهو ما يعني صعوبة إلمام المراجع البديل والفريق التابع له بكل القطاعات والمهام والمسؤوليات الناتجة عن هذا التغيير. وهذا ما ساقه أيضًا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عندما بين أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لا يحقق المصلحة العامة التي يهدف لها، لأنه يحد أو يحجم من قدرة المراجع على أن يكون ويحافظ على الخبرة العميقة والمتراكمة عن العميل وظروف عمله وبيئة الأنشطة التي ينتمي لها والتي تعد ضرورية لاكتشاف المبكر للمشاكل والمخاطر التي تهدد العمل وحلها (AICPA, 1992).

#### ب. الحجج المؤيدة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

إن سياسة إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي لها العديد من المناصرين والذين يدافعون عنها وبشدة من خلال نتائج دراسات وتقارير وأبحاث المنظمات والأكاديميين والمهتمين بها (على سبيل المثال: Hussey & Lan, 2001؛ جربوع، 2008؛ Harris & Whisenant, 2012؛ أبورياش، 2013؛ مشتهي، 2014) والتي أثبتت فعاليتها في الحد من بعض الآثار غير المقصودة



والضارة بالمهنة. حيث يركز مدافعي أو مناصري التغيير على حجة رئيسة مفادها أن طول فترة التعامل بين المراجع وعميله تؤدي إلى تكوين وتطوير العلاقات الشخصية والمادية غير الطبيعية بين الطرفين وهو ما قد يؤثر سلباً على استقلالية المراجع الذهنية والظاهرية، وبما يؤدي إلى التأثير في رأيه المهني، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين:

**السبب الأول:** إن طول فترة التعامل تؤدي إلى تقليل مقاومة المراجع لضغوط الإدارة حول الموافقة على سياسة معينة غير شائعة أو مرغوبة لتقته بالعمل (تهديد المصلحة الشخصية) أو لعدم تعريف مسار العائد المادي الممنوح له على فترة طويلة من الزمن للخطر والذي قد يكون مصدر مهم لإيرادات المراجع وهو ما يعرف بتهديد التبعية الاقتصادية.

ويتناسب هذا مع أن تهديد العميل للمراجع بالفصل يكون منخفض نسبياً عندما تكون فترة التعامل طويلة المدى، ولعل ذلك يرجع إلى أن طول فترة التعامل تؤدي إلى تقليل حافز المراجع للقيام بواجباته المهنية ويكون أكثر ليونة واتفاقاً مع العميل لتقته به أو لعدم فقدان العائد المادي الذي تعود عليه (Cammeran et al,2005, Harris & Whisenant, 2012).

**السبب الثاني:** إن فترة التعامل الطويلة تزيد من تأثير تهديد الألفة نتيجة لاعتماد المراجع وفريقه على الأغلب وبشكل ثابت نفس آلية وإجراءات المراجعة السابقة ودون تطويرها، وذلك لتقتهم النابعة من أنهم على علم تام بأنشطة ومعاملات وبيئة العميل ومستويات الخطر الموجودة لديه علاوة على ذلك عدم وضعهم لبرامج صارمة ومبتكرة لجمع أدلة أو قرائن أو دلائل كان قد تحقق منها المراجع في السنوات السابقة ولم يخضعها للتقييم في الفترة الحالية، وهو ما يعني عدم اكتشاف المراجع وفريقه لأية مخاطر لعملية المراجعة فشل في اكتشافها بالسابق أو أية مخاطر جديدة نتجت في الفترة الحالية.

#### 4.6 مفهوم التخصص القطاعي

إن التخصص في اللغة هو كلمة مشتقة من الفعل خصص أي خصه بالشئ يخصصه خصاً وخصوصاً وخصوصية، وأختصه أفرد به دون غيره، ويقال: أختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، وخص غيره واخصه بغيره، وخصه بكذا: أعطاه شيئاً كثيراً (ابن منظور، د ت، ص 1173)، أما (Oxford dictionary,2004, p720) نقلاً عن الشيباني وتوما، (2012: 105) فقد عرفه على أنه "الحاجة إلى معرفة خاصة وعميقة بموضوع معين أو فرع معين من المعرفة"، أما مفهوم التخصص من وجهة نظر الباحث في العلوم المعرفية الأخرى فيعرف على أنه المعرفة الكبيرة والإلمام الكافي بجميع النواحي لقطاع معين (موسى، 2017).

فالتخصص هو إلمام الشخص بالمعرفة والمهارة العلمية والعملية في نشاط محدد بذاته، مما يمكنه من أداء مهامه بطريقة كفؤة ومتميزة ودون الوقوع في أية أخطاء في الغالب، إضافة إلى أن

الشخص المتخصص يتميز عن أقرانه غير المتخصصين بالتقاطه لأية معلومات جديدة في مجال نشاطه بطريقة أكفأ وأشمل وأسرع مما سيتيح له ملاحظة الفروق بين دقائق الأمور بطريقة أفضل (طروش، 2009)، وأن ذاكرة المتخصص في نشاط أو قطاع معين تتميز باحتوائها على تصورًا أكثر كمالاً وشمولية مقارنة بالشخص غير المتخصص، إضافة لامتلاك المتخصص حصيلة معرفية وفنية كبيرة من استراتيجيات اتخاذ القرار وأنسب الطرق لتنفيذ تلك الاستراتيجيات وهو ما يعطي للشخص المتخصص القدرة على الإبداع والتميز في مجال عمله.

أما في مجال المراجعة فقد تعددت تعريفات التخصص القطاعي بناءً على الزاوية التي ينظر إليه منها، بحيث عرّف فريق من البحوث التخصص القطاعي من منظور شركات المراجعة الخارجية بشكل عام أما الفريق الآخر فقد عرفه من منظور المراجع الخارجي المزاوّل للمهنة في شركة المراجعة الواحدة.

#### أ. منظور التخصص القطاعي لشركة المراجعة الخارجية

يقصد بالتخصص القطاعي في أبسط معانيه هو اكتفاء أو اقتصار شركة المراجعة على مراجعة العملاء الذين ينتمون لنفس النشاط أو القطاع (منصور، 2012) أو بشكل أكثر تحديداً يمكن شرح مفهوم التخصص القطاعي للشركة بأنها الشركة التي تقوم بتوجيه استثماراتها وتخصيص مواردها في خلق وتوليد المعرفة والخبرة والتقنية الملائمة والمتعلقة بقطاع معين بحيث يكون لها حصة جوهرية من سوق هذا القطاع مقارنة بالآخرين (عبد الرحمن، 2012).

#### ب. منظور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي

عرف أحد البحوث التخصص القطاعي للمراجع بأنه "امتلاك كفاءة ومعرفة كبيرة ومهارة عالية في مجال معين، فهي تمثل المعرفة التي يكتسبها المدقق نتيجة للتخصص في مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة" (بلال وشيخي، 2020، ص 716) في حين يرى (المقطري وقريط والاديمي، 2011، ص 413) بأن التخصص القطاعي هو عبارة عن "المعرفة المتعمقة في نشاط اقتصادي معين".

أما (طروش، 2009، ص 21) فيعرف المراجع المتخصص "بأنه التخصص في مراجعة نشاط اقتصادي معين بما يؤدي إلى تراكم الخبرات والمعارف عن النشاط في ذاكرة المراجع تجعله يتميز عن غيره من المراجعين غير المتخصصين في أداء مهام عملية المراجعة بكفاءة عالية". وفي ذات السياق يبين (عبد الرحمن، 2012، ص 146) أن المقصود بالتخصص القطاعي للمراجع هو "أن يتوافر لدي المراجع (أو مكتب المراجعة) الظروف الموضوعية- من آليات بحث وقواعد بيانات

وقواعد خبرة أو معرفة -لأداء خدمات المراجعة لقطاع متخصص في نشاط وفقاً للتصنيف الدولي للأنشطة".

والجدير بالذكر أن هناك عدة وسائل وطرق للحصول على المعرفة المتخصصة سواء للمراجع أو لأعضاء الفريق التابع له، ولعل أهم هذه الوسائل هي عدد السنوات التي قام المراجع وفريقه بالمراجعة فيها لنشاط معين أو قيام المراجع وأعضاء الفريق التابع له بالتدريب والتأهيل والتعليم المستمر في نشاط معين، أو من خلال تقديم الخدمات الاستشارية في نشاط محدد أو من خلال المشاركة والتعاقد مع خبراء أو شركات مراجعة أخرى في نشاط معين (Meza, 2010).

### 5.6 مدخل المراجعة على أساس الخطر

يعد مدخل المراجعة على أساس الخطر من أهم التطورات الحاصلة في مهنة المراجعة، حيث يهدف أساساً إلى تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفعالية في أداء عملية المراجعة، وذلك من خلال تحديد أكثر المجالات حساسية لوجود الأخطاء الجوهرية بالقوائم والتقارير المالية ومن ثم اختيار أكثر إجراءات المراجعة ملاءمة لتطبيقها على تلك المجالات، وذلك لضمان عدم المبالغة أو التقصير في إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي في أداء مهمته. هذا ويقصد بالأخطاء الجوهرية بصفة عامة بأنها تلك الأخطاء التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية والتي إذا ما تم التعرف عليها أو اكتشافها من قبل متخذ القرار لكان هناك احتمالية أكبر لأن يتخذ قرار مغاير لما تم اتخاذه في السابق.

وتنشأ الأخطاء الجوهرية التي تكوّن مخاطر المراجعة حسب ما بينته المعايير الدولية من مصدرين رئيسيين وهما الأخطاء المقصودة (الغش) والأخطاء غير المقصودة (الخطأ العفوي) (التميمي، 2006) والعامل الذي يميز الخطأ المقصود عن الخطأ غير المقصود هو ما إذا كان الأجراء الأساسي الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود (IFAC, 2015) وتحدث الأخطاء المقصودة من قبل فرد أو أكثر من الإدارة أو الموظفين أو المكلفين بالحوكمة أو الأطراف الخارجية بغية الحصول على منفعة غير مشروعة أو غير قانونية، وتشمل في ذلك زيادة أو تخفيض مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع وتضليل مستخدمي القوائم والتقارير المالية للعميل.

أما الأخطاء غير المقصودة أو العفوية فهي ارتكاب أخطاء عفوية تتم عن جهل أو قلة تأهيل أو خبرة من قبل أحد الموظفين العاملين في أحد المستويات الإدارية لمنشأة العميل والتي تؤثر في صحة ودقة المعلومات المالية التي يتم عرضها بهذه القوائم والتقارير المالية.

### أولاً- مفهوم مخاطر المراجعة

تعرف مخاطر المراجعة حسب المعيار المراجعة الدولي رقم (400) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها "المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري" (IFAC, 2009: 19)، بينما يعرفها معيار المراجعة الأمريكي رقم (47) بأنها "الخطر الناتج عن فشل المراجع -دون أن يدري- في تعديل رأيه بشكل مناسب بخصوص قوائم مالية بها تحريفات جوهريّة" (شريم وبركات، 2011: 171)، أما في معايير المراجعة المصرية فتعرف على أنها "خطر قيام المزاوّل بإصدار رأي غير مناسب وذلك بسبب وجود تحريف هام في المعلومات الخاصة بموضوع المهمة" (الهيئة العامة لسوق المال، 2008، ص 19).

### ثانياً- مكونات مخاطر المراجعة

يوجد إجماع كبير بين العديد من الهيئات والمنظمات القطاعية والجهات ذات العلاقة حول العالم على إن مكونات مخاطر المراجعة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في الآتي:  
الخطر الطبيعي، وخطر الرقابة، وخطر الاكتشاف.

#### - الخطر الطبيعي

ويطلق عليه البعض الخطر الضمني أو الموروث أو المتلازم أو المتأصل وأياً كانت هذه التسميات فإن جوهرها واحد، وقد أصدرت كل من المنظمات والهيئات والجهات ذات العلاقة العديد من التعريفات والتي قد تختلف في صيغتها إلا أنها تتفق من ناحية الجوهر، فقد عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC,1995) على إنه قابلية حدوث خطأ مادي معين يؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متجانسة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء أو في أرصدة أو مجموعات مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية فعالة.

وعرفته المعايير المصرية بأنه "مخاطر تعرض أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات بطبيعتها لتحريفات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها بأخطاء في أرصدة أو فئات أخرى، مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية مناسبة" (الهيئة العامة لسوق المال، 2008: 20).

كما عرف أيضًا على أنه "احتمال وجود أخطاء مادية أو مخالفات يمكن أن تحدث في نظام معالجة البيانات الخاص بإعداد القوائم المالية، ومجال هذه الأخطار هي طبيعة نشاط العميل والخصائص المميزة لعمليات معينة وفاعلية النظام المحاسبي لدى العميل وكفاءة المحاسبين العاملين لديه" (الزواوي والشاوش، 2015: 134).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يمكن ملاحظة أنها اتفقت على أن الخطر الطبيعي هو احتمال وجود تحريف جوهري (مقصود أو غير مقصود) ومؤثر في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ويكون نتيجة لما يلي:

- طبيعة النشاط التي تنتمي إليه المنشأة محل المراجعة.
  - حساسية أو قابلية فئة معينة من المعاملات أو الحسابات أو الأرصدة لهذه التحريفات.
  - عدم وجود سياسات وإجراءات فعالة لنظام الرقابة الداخلية تمنع حدوثها.
- وعمومًا يعد الخطر الطبيعي من أهم أنواع مكونات مخاطر المراجعة بسبب طبيعته الخاصة فهو خطر موروث أي موجود مسبقًا من عميل المراجعة، وبالتالي فلا يستطيع المراجع التحكم فيه أو تغييره عند قيامه بعملية المراجعة، وبالتالي عليه أن يولييه اهتمامًا كبيرًا في عملية التقييم لعملية المراجعة لأن التقييم الدقيق والمناسب لهذا الخطر يعني الرفع من كفاءة وفعالية عملية المراجعة إلى مستويات أكبر (موسى وافتوحة، 2016؛ خلاط، 2012).

#### أ. خطر الرقابة

أن ما يميز خطر الرقابة عن الخطر الطبيعي هو أن هذا النوع من المخاطر يكون داخلي بشكل كامل بحيث يرتبط بشكل كبير بقرارات الإدارة حول مدى رغبتها في دعم نظامها الداخلي للرقابة على عكس الخطر الطبيعي والذي يكون خليط مزدوج ما بين نوع نشاط العميل وبيئته الداخلية وبين خصوصية النشاط المنتمي إليه العميل وبيئته الخارجية، ولذلك هنالك العديد من البحوث يرون أن هنالك تداخل كبير بين مسببات الخطر الطبيعي ومسببات خطر أعمال العميل. أما وجه الشبه بين هذان النوعان (الخطر الطبيعي وخطر الرقابة) في أنه يطلق عليهما معًا خطر الشركة محل المراجعة (خطر العميل) أو "خطر الحدوث" وتعود سبب هذه التسمية لأنهما يمثلان وجود خطأ جوهري (مقصود أو غير مقصود) وهام قبل حدوث عملية المراجعة كما أنهما يرتبطان بشكل كامل بعميل المراجعة وبالتالي فإن دور المراجع الخارجي يكون منصبًا بشكل رئيس على التقييم الدقيق لهما في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة المطلوبة لتخفيض النوع الأخير من مكون مخاطر المراجعة -خطر الاكتشاف- (الجرد، 2013؛ خرواط وأبو الطويرات، 2013؛ الخطيب، 2012).

ويمكن تعريف خطر الرقابة في أبسط معانيه بأنه الخطر الناتج عن ضعف فعالية نظام الرقابة الداخلية وعدم قدرته على منع واكتشاف الأخطاء (البيب وآخرون، 2017) كما يعرف أيضاً على أنه "قابلية حدوث خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من دون أن تمنع أو تكتشف وتصحح في الوقت المناسب من قبل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية" (IFAC, 1995, p23)، ويتشابه هذا التعريف مع التعريف الذي ساقه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يعرفه على أنه "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات والذي قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من العمليات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية" (نور وآخرون، 2007، ص 71).

#### ب. خطر الاكتشاف

يمثل خطر الاكتشاف المكون الثالث والأخير من مكونات مخاطر المراجعة، ويعرف على أنه "خطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية وعدم قدرة المدقق على اكتشاف التحريف من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها رغم بذله للعناية القطاعية المعقولة" (IASCA, 2013, p 47)، أما المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى فتعرف خطر الاكتشاف بأنه "مخاطر أن تعجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراقب عن اكتشاف أخطاء في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء في أرصدة أو فئات أخرى" (الهيئة العامة لسوق المال، 2008، ص 20).

وفي ذات السياق يعرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) على أنه "الخطر الناتج من أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بمراجع الحسابات إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو في نوع آخر من العمليات" (نقلاً عن نور وآخرون، 2007، ص 72).

وتتشابه التعريفات السابقة للمنظمات المهنية مع التعريفات التي أوردها العديد من المهتمين بهذا الشأن، إذ تعرف إحدى الدراسات خطر الاكتشاف على أنه تلك "المخاطر المتمثلة في أن

إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات" (البيب وآخرون، 2017، ص 331) مما سبق يمكن ملاحظة عدم وجود اختلاف في تعريف خطر الاكتشاف بين أي من المنظمات المهنية والبحاث وإجماعهم على أن خطر الاكتشاف هو دالة لفعالية إجراءات المراجع، أي أنه يرتبط بشكل مباشر بإجراءات المراجع وهو ما يدل على قدرة المراجع على إدارة خطر الاكتشاف من خلال تحكمه في طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التي يريد تطبيقها، فعلى سبيل المثال قد يخفض المراجع من نطاق إجراءات الاختبارات الجوهرية والتي تستخدم لجمع الأدلة والقرائن عن بنود أو حسابات معينة إذا ما تبين أن مستوى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة منخفضين في هذه الحسابات أو البنود ويحدث العكس تماما إذ قد يرفع المراجع من نطاق إجراءات اختباره الجوهرية التي يستخدمها لجمع الأدلة والقرائن عن بنود أو حسابات معينة إذا كان مستوى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة مرتفعين في هذه البنود أو الحسابات.

#### 6.6 تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة

لغرض عرض وتحليل وتفسير تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة تم عرض هذه الجزئية حسب المكونات الرئيسية لمخاطر المراجعة وذلك كالآتي:

##### أ. تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على الخطر الطبيعي

إن المستوى الفعلي للخطر الطبيعي لبعض الحسابات والمعاملات يكون مختلفاً بحسب طبيعة النشاط الذي ينتمي له عميل المراجعة وذلك لأن طبيعة وخصوصية النشاط ستحدد أهمية ونوع ونطاق المسببات التي تكون لها قوة أكبر في التأثير على مستوى الخطر الفعلي الموجود في هذه المعاملات أو الحسابات لدى عميل المراجعة والتي من الممكن لنظام رقابته الداخلي في ذلك النشاط عدم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وبالتالي فإن التخصص القطاعي للمراجع البديل سيلعب دوراً مفصلياً في التأثير على الخطر الطبيعي والملازم لنشاط معين، وذلك لأن المراجع البديل المتخصص سيأخذ بعين الاعتبار مسببات حدوث الخطر الطبيعي وأماكن تأثيرها في بعض الحسابات أو المعاملات وتوقيت حدوثها وحجم النطاق المتأثر بها والتي من المحتمل عدم منعها أو اكتشافها من قبل النظام الرقابي للعميل في

نشاط معين (بسبب عدم حدوثها أو تكرارها في ذلك النشاط أو بسبب سهولة التلاعب بها أو نتيجة لتعدد وضخامة المعاملة أو بسبب القيود الذاتية في نظام الرقابة الداخلية للعميل في نشاط معين). ومن تم سيكون تقديره أقرب ما يكون للدقة من تقديرات المراجعين غير المتخصصين في ذلك النشاط (Low,2004)، خاصة وأن الخطر الطبيعي يتكون من خليط من المؤثرات الداخلية والخارجية والتي تسبب في حدوث أخطاء جوهرية ومهمة يعجز نظام الرقابة الداخلية للعميل عن اكتشافها أو منعها في الوقت المناسب.

### ب. تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على خطر الرقابة

يتطلب تقييم خطر الرقابة من المراجع الخارجي الحصول على المعرفة الكافية والملاءمة لنظام الرقابة الداخلية للعميل، وذلك من أجل تحديد مدى كفاءة هذا النظام في منع أو اكتشاف أية تحريفات جوهرية قد حدثت نتيجة لبعض المؤثرات الداخلية أو الخارجية، إضافة لتحديد حجم وكمية وتوقيت الاختبارات اللازمة لتحديد درجة اعتماد المراجع عليه في منع الأخطاء، مع وجوب التنكير أنه لا يمكن للمراجع الاعتماد بشكل كامل على نظام الرقابة الداخلية للعميل في منع التحريفات (أي أن خطر الرقابة يساوي صفر) وذلك بسبب عدم وجود نظام رقابة داخلية فعال بشكل مثالي. ويمكن للمراجع الخارجي الحصول على هذه المعرفة المبدئية واللازمة والتي نصت عليها العديد من المعايير المهنية قبل الموافقة على أداء أية مهمة مراجعة أو بعدها والتي تعد هي الأساس في تقييم مخاطر المراجعة بصفة عامة والخطر الرقابي بصفة خاصة بإتباع إحدى الطريقتين التاليتين أو كلاهما معاً في حالة وجود الطريقة الثانية:

**الطريقة الأولى:** يتم ذلك من خلال الاتصال مع المراجع الذي يعد مسؤولاً عن عملية المراجعة في السنة السابقة، أو من خلال الاجتماعات التي يعقدها المراجع الخارجي مع لجنة المراجعة والمراجع الداخلي وباقي موظفي العميل بخصوص آلية وبيئة إجراءات الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والرقابية المتبعة في أنظمتها أو من خلال استخدامه للإرشادات والأدلة التي تضعها بعض الجهات المهنية مثل الأدلة التي يضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كالمناهج الدراسية أو المجالات الدورية والمتخصصة بنشاط معين والتي تقوم بوضع بعض الإرشادات لتوضيح إشارات الخطر في النظم المحاسبية والرقابية بقطاع معين، أو من خلال ملفات التسليم



والاستلام بين المراجعين والتي توضح الاستنتاجات حول نقاط الضعف في الأنظمة المحاسبية والرقابية وأية مجالات خطر قد تصاحبها.

**الطريقة الثانية:** تتمثل في حصول المراجع على هذه المعرفة بنظم الرقابة الداخلية للعميل من خلال التخصص القطاعي للمراجع، حيث أن طبيعة وبيئة هذه النظم المحاسبية والرقابية تكون متشابهة إلى حد ما بين عملاء النشاط الواحد، وهو ما سيعطي المراجع نظرة متخصصة في عموميات عمل هذه النظم وأهم النقاط الرقابية التي يجب أن يتسم بها أي نظام رقابي داخل هذا النشاط، إضافة إلى إحاطة المراجع المتخصص بأهم إشارات الخطر التي يمكن أن تؤثر في مدى اعتماده على النظم الرقابية في اكتشاف ومنع ومعالجة التحريفات والأخطاء الجوهرية والمؤثرة في عدالة القوائم المالية.

وبالتالي فإن هذا الكم الكبير من المعلومات المتوفر لدى المراجع البديل والمتخصص سيسهل عليه إجراءات دراسة نظم الرقابة الداخلية وهو ما يترتب عليه ارتفاع درجة دقة التقييم لخطر الرقابة على نحو أفضل من غيره من المراجعين غير المتخصصين بسبب تكرار عملية المراجعة في نشاط محدد مما أكسبه المعرفة المتخصصة واللازمة للتركيز على البنود والعناصر والمؤثرات التي من الممكن لنظام الرقابة الداخلية في نشاط معين عدم اكتشافها إما بسبب سهولة التلاعب بها أو نتيجة لتعقد وضخامة المعاملة أو بسبب عدم تكرارها في ذلك نشاط.

وعليه فإن التخصص القطاعي يمكن المراجع من تكوين صورة متكاملة عن نظام الرقابة الداخلية الأكثر إحكامًا في النشاط المتخصص به (المقطري وآخرون، 2011) نتيجة لإمكانية توفير المعلومات بشكل أكثر يسراً عن خصائص النظام الرقابي الفعال في النشاط الذي اختار العمل فيه. ويتناسب هذا مع النتيجة التي عرضتها دراسة (الفرجاني، 2007) حينما أفادت بأن التخصص سيسهم في رفع قدرة المراجع على تقييم إجراءات الرقابة، وعلى أية أخطار أو انتهاكات لإدارة العميل لنظم الرقابة الداخلية بسبب سهولة الحصول على المعلومات عن سمعة واستقامة ونزاهة إدارة العميل في القطاع المستهدف. إضافة لتحديد حجم وكمية وتوقيت ونطاق الاختبارات اللازمة والملاءمة للحكم على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء بسبب هذه المعرفة العميقة عن النشاط الذي ينتمي إليه عملائه وهو ما ينعكس إيجاباً على تخفيض مخاطر المراجعة إلى حدودها الدنيا.

### ج. تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على خطر الاكتشاف

يكون تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي عند حده الأقصى عندما يتعلق الأمر بخطر الاكتشاف وذلك لأن هذا النوع من المخاطر يرتبط مباشرة بالجهد المبذول من قبل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وتعتبر كل من إجراءات المراجعة التحليلية واستخدام أسلوب المعاينة في المراجعة من أهم العوامل المؤثرة في خطر الاكتشاف. وبالتالي فإن هذا يعني مقدرة المراجع على التحكم والسيطرة عليه عند القيام بعملية المراجعة إذا ما تم التقييم الدقيق والمناسب للخطر الطبيعي وخطر الرقابة لأن مستوى خطر الاكتشاف يرتبط عكسياً بهما نتيجة وجود علاقة التبعية بينهم، هذا ويجمع العديد من البحوث على أن خطر الاكتشاف ينشأ نتيجة لأحد المسببات التالية أو لمزيج منها (الزاوي والشاوش، 2015؛ على وخالد، 2015؛ موسى وافتوحة، 2016):

- قيام المراجع باستخدام أسلوب الفحص الاختباري.
- استخدام المراجع لإجراءات مراجعة غير ملائمة لاكتشاف التحريفات.
- استخدام المراجع لإجراءات غير سليمة في وقت معين في اكتشاف التحريفات الجوهرية.
- التفسير الخاطئ من قبل المراجع لنتائج إجراءاته التي استخدمها في عملية المراجعة.
- عدم وجود الخبرة والكفاءة الملائمة للمراجع الخارجي، وعدم تخصيصه للموارد والإمكانات الملائمة لعملية المراجعة.

وبالتالي فإن التخصص القطاعي سيعمل على تفتيت العوامل الخمس الأخيرة المسببة لخطر الاكتشاف؛ نتيجة لأن استخدام المراجع لإجراءات غير ملائمة بطبيعة أو بنطاق أو بتوقيت الاختبار يكون نتيجة لعدم تفهم المراجع لطبيعة وخصائص العميل والنشاط المنتمي له ويمكن تأكيد هذا من خلال تشديد المعايير الدولية على ضرورة فهم وإدراك المراجع للبيئة التي ينتمي لها العميل، وذلك لما لها من تأثير كبير في الرفع من جودة عملية المراجعة.

### 7. الدراسة الميدانية

تناول هذا الجزء من الدراسة عرض أداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ومن ثم الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً اختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

## 1.7 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، إذ تم مراجعة الأدب المتصل من أجل بناء فقرات الاستبانة لكل فرضية فرعية على حدة، بعد ذلك تمت عملية مراجعتها وتنقيحها واعتمادها. ولتحقيق أهداف الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها، استخدمت الدراسة عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.23) وفق الآتي:

- تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والحدود العليا) المستخدمة في الدراسة، تم حساب المدى  $(5-1)=4$ ، ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة أي  $(5/4)=0.8$ ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا.
- استخدم المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، كما يفيد أيضًا في ترتيب الفقرات حسب أهميتها وفقًا لأعلى متوسط حسابي.
- استخدم الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى تشتت إجابات أفراد الدراسة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة عن متوسطه الحسابي، ويلاحظ أنه كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الإجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كانت قيمة الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فمعناه عدم تركيز الاستجابات وتشتتها).
- استخدم اختبار T لمتوسط عينة واحدة (One Simple Test) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

## 2.7 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين الليبيين المسجلين بنقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين الذين يمارسون المهنة في الوقت الحالي، إضافة إلى المراجعين العاملين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي- طرابلس، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على عينة عشوائية من المراجعين القانونيين المشتغلين بالمنطقة الغربية وعينة عشوائية من المراجعين العاملين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي - طرابلس، حيث حالت الظروف التي تمر بها البلاد حاليًا دون تضمين المراجعين

بالمناطق الأخرى لعينة الدراسة، وبلغت عينة الدراسة (49) مراجع موزعة بين المراجعين القانونيين الممارسين للمهنة لسنة 2021م من خلال مكاتب المراجعة الخارجية إضافة لمراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

### 3.7 الاختبارات الإحصائية

#### 1.3.7 تحليل نتائج الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

جاءت نتائج تحليل الخصائص الشخصية لمفردات عينة الدراسة كالاتي:

الجدول رقم (1) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية					
النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة	النسبة المئوية	التكرار	الجنس
24.5%	12	أقل من 5 سنوات	87.8%	43	نكر
10.2%	5	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	12.2%	6	أنثى
22.4%	11	من 10 إلى 15 سنة	100%	49	المجموع
18.4%	9	من 15 إلى 20 سنة			المؤهل العلمي
24.5%	12	من 20 سنة وأكثر	4%	2	معهد عالي
100%	49	المجموع	20.4%	10	بكالوريوس
			32.7%	16	ماجستير
		جهة العمل التابع لها:	42.9%	21	دكتوراه
		ديوان المحاسبة الليبي	100%	49	المجموع
		مكاتب المراجعة الخارجية			
		المجموع			

بالاطلاع على الجدول السابق رقم (1) يمكن ملاحظة الآتي:

- الجنس: بلغت النسبة المئوية للذكور (87.8%) بينما بلغت النسبة المئوية للإناث (12.2%)، وهو ما قد يعطي إشارة إلى أن النسبة الأكبر من العاملين كمراجعين هم من الذكور.
- المؤهل العلمي: بلغت النسبة المئوية للمراجعين الحاملين لشهادة المعهد العالي (4%) بينما بلغت النسبة المئوية للموظفين الحاملين لشهادة البكالوريوس (20.4%)، أما نسبة الحاملين لشهادة الماجستير فبلغت (32.7%)، أما نسبة الحاملين لشهادة الدكتوراه فكانت (42.9%) وهو ما يعني أن نسبة الحاملين لشهادتي الماجستير والدكتوراه (75.6%) وبالتالي فإن أكثر الباحثين لديهم القدرة الكافية بطبيعة المهام المناط بهم، كما يدل على قدرتهم على فهم طبيعة الأسئلة الواردة في الاستبانة وهو ما ينعكس إيجاباً على قوة النتائج المتحصل عليها.

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

- عدد سنوات الخبرة: يوضح الجدول السابق أن نسبة سنوات الخبرة لأفراد العينة لمن تجاوزت خبرتهم 15 سنة وأكثر بلغت (42.9%)، ثم تلتها بعد ذلك نسبة (24.5%) ممن بلغت عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، و(22.4%) من عينة الدراسة كانت خبرتهم تتراوح بين 10 إلى 15 سنة، ونسبة (10.2%) ممن تراوحت خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، وهو ما يعني أن نسبة من تجاوزت خبرتهم 10 سنوات فأكثر هي (75.5%) وهو ما يعطي مؤشراً مهماً على دقة وأهمية النتائج المشار إليها.

- جهة العمل التابع لها: يوضح الجدول السابق أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة كانت للعاملين بديوان المحاسبة وبنسبة (51.02%)، ثم تلتها نسبة العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية وبنسبة (48.98%)، وبالتالي يمكن ملاحظة وجود تنوع كبير في مفردات عينة الدراسة وهو ما يعد أمر جيد على تنوع الآراء بين الجهات المختلفة وعدم حصرها في آراء جهة واحدة.

### 2.3.7 اختبار الفرضيات

سيتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات الفرعية ومن ثم اختبار الفرضية الرئيسية:

أولاً- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي". من خلال التمعن في الجدول رقم (2) يمكن ترتيب الفقرات من الأعلى إلى الأقل تأثيراً في الخطر الطبيعي وفقاً للمتوسط الحسابي كالاتي:

- احتلت المرتبة الأولى: الفقرة (1) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.30) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.5080) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- احتلت المرتبة الثانية: الفقرة (9) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.24) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.778) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- احتلت المرتبة الثالثة: الفقرة (8) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.22) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.823) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- وجاءت في المرتبة الأخيرة: الفقرة (12) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.67) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.965) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

الجدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T-test) ودرجة التأثير وترتيب فقرات الفرضية الفرعية الأولى

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	يؤثر بدرجة	ترتيب الفقرات
1	في زيادة التركيز على البنود والأرصدة التي تكون أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة.	4.30	.508	17.9	.000	كبيرة جداً	1
2	في تحديد التغيرات في مستوى الخطر الطبيعي حسب طبيعة القطاع الذي ينتمي له العميل.	3.87	.725	8.46	.000	كبيرة	12
3	في تحسين قدرته في تقييم وتحديد حجم ونوع المخاطر الطبيعية، لأن حجم ونوع المنشأة محل المراجعة تؤثر في المخاطر الطبيعية.	4.00	.763	9.16	.000	كبيرة	8
4	في زيادة معرفته لأية ضغوط غير اعتيادية تواجهها الإدارة (مثل حدوث عدد كبير من حالات فشل الأعمال في قطاع معين) وبما يؤدي لتقديم معلومات مالية خاطئة.	3.93	.944	6.95	.000	كبيرة	10
5	في زيادة قدرته بشكل أفضل على تقييم المخاطر الطبيعية من المراجع غير المتخصص.	3.91	.909	7.07	.000	كبيرة	11
6	في تكوين هياكل معرفة عن العميل محل المراجعة وبما يؤدي لمعرفة أماكن الأخطاء التي تمثل خطراً بطبيعتها.	4.00	.816	8.57	.000	كبيرة	7
7	في تقييم وتحديد أماكن الأخطاء الشائعة بين المنشآت في نفس النشاط.	4.08	.786	9.63	.000	كبيرة	6
8	في زيادة قدرة فريق المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية.	4.22	.823	10.4	.000	كبيرة جداً	3
9	في تخطيط عمله بما يكفل اكتشاف الغش والأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية.	4.24	.778	11.1	.000	كبيرة جداً	2
10	في زيادة التركيز على مجموعة الأرصدة أو الحسابات التي يكثر فيها الخطر في النشاط الواحد.	4.20	.644	13.0	.000	كبيرة جداً	4
11	في معرفة المراجع بشكل أفضل للأعراف المحاسبية السائدة في نشاط معين.	4.16	.850	9.57	.000	كبيرة	5
12	في معرفة طبيعة عمل المنشأة لتقييم أية احتمالات لكون المنتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية متقدمة.	3.67	.965	4.88	.000	كبيرة	15

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

14	كبيرة	.000	5.58	.947	3.75	13	في معرفة وتقييم خبرة وأمانة الإدارة في إعداد المعلومات المالية للشركة محل المراجعة
9	كبيرة	.000	7.18	.934	3.95	14	في تقييم نزاهة الإدارة بعدم التلاعب في توقيت الإيرادات أو المصروفات.
13	كبيرة	.000	6.73	.889	3.81	15	في تحديد المعاملات والحسابات التي لم تخضع لمعالجات محاسبية اعتيادية.
	كبيرة	0.000	15.69	0.451	4.01		جميع الفقرات

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (4.01) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.451) وقيمة T المحسوبة تساوي (15.69) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، وقيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

ثانياً - اختبار الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي". من خلال التمعن في الجدول رقم (3) يمكن ترتيب الفقرات من الأعلى إلى الأقل تأثيراً في خطر الرقابة وفقاً للمتوسط الحسابي كالاتي:

- احتلت المرتبة الأولى: الفقرة (6) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.40) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وانحراف معياري بلغ (0.733) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- احتلت المرتبة الثانية: الفقرة (2) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.36) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وانحراف معياري بلغ (0.667) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- احتلت المرتبة الثالثة: الفقرة (3) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.34) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وانحراف معياري بلغ (0.663) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- وجاءت في المرتبة الأخيرة: الفقرة (9) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.69) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وانحراف معياري بلغ (1.06) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

الجدول (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T-test) ودرجة التأثير وترتيب فقرات الفرضية الفرعية الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	يؤثر بدرجة	ترتيب الفقرات
1	في زيادة قدرته على تفهم الهيكل التنظيمي للعمليات وطرق إناطة الصلاحيات والمسؤوليات وبما يؤثر في تقييمه لخطر الرقابة.	4.04	.498	14.62	.000	كبيرة	9
2	في زيادة قدرته على تقييم مدى نجاعة الإجراءات والسياسات التي اعتمدها الإدارة في نظام الرقابة الداخلية.	4.36	.667	14.33	.000	كبيرة جداً	2
3	في معرفة العوامل التي تسبب وجود أخطاء مهمة ولا يكتشفها نظام الرقابة الداخلية.	4.34	.663	14.22	.000	كبيرة جداً	3
4	في تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الملازمة لبنية الرقابة داخل القطاع الواحد.	4.16	.964	8.43	.000	كبيرة	6
5	في زيادة قدرته على تشخيص الضوابط الداخلية الملازمة والتي من المرجح أن تكتشف أو تصحح الأخطاء الجوهرية وبما يؤدي للتأثير في التقييم الأولي لخطر الرقابة.	4.02	.828	8.61	.000	كبيرة	10
6	في تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي ينفذها العميل.	4.40	.733	13.4	.000	كبيرة جداً	1
7	في زيادة التميز في المعرفة والحكم على مدى فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة.	4.20	.706	11.9	.000	كبيرة جداً	4
8	في تفهمه عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمنشأة عميل المراجعة والتي تساعده في تحديد طبيعة وتوقيت وإجراءات المراجعة الواجب القيام بها.	3.93	.922	7.12	.000	كبيرة	12
9	في إجراء المقارنات للأنظمة الرقابية مع مثيلاتها في نفس النشاط.	3.69	1.06	4.56	.000	كبيرة	14
10	في توفير المعلومات بشكل أفضل عن أخطار الرقابة الداخلية وانتهاكات الإدارة لنظم الرقابة الداخلية.	4.08	.812	9.32	.000	كبيرة	7
11	في زيادة التركيز على الأرصد أو الحسابات والتي من غير المرجح لإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة اكتشافها.	4.18	.781	10.5	.000	كبيرة	5
12	في مساعدته على تقييم مدى إمكانية الاعتماد على وظيفة المراجع الداخلي من عدمه.	3.85	.889	6.74	.000	كبيرة	13
13	في تحديد أية عمليات غير روتينية قد لا يكتشفها نظام الرقابة الداخلية.	3.93	.922	7.12	.000	كبيرة	11
14	في إجراء اختبارات الالتزام للرقابة الداخلية بشكل فعال.	4.06	.774	9.58	.000	كبيرة	8
	جميع الفقرات	4.09	.552	13.84	0.000	كبيرة	

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (4.09) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، والانحراف المعياري يساوي (0.552) وقيمة T



المحسوبة تساوي (13.84) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، وقيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

ثالثاً- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على خطر الاكتشاف في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

من خلال التمعن في الجدول رقم (4) يمكن ترتيب الفقرات من الأعلى إلى الأقل تأثيراً في خطر الاكتشاف وفقاً للمتوسط الحسابي كالاتي:

- احتلت المرتبة الأولى: الفقرة (1) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.34) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.751) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- احتلت المرتبة الثانية: الفقرة (7) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.12) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.753) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- احتلت المرتبة الثالثة: الفقرة (11) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.06) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.851) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

- وجاءت في المرتبة الأخيرة: الفقرة (6) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.59) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وبانحراف معياري بلغ (0.955) وبدلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

الجدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T-test) ودرجة التأثير وترتيب فقرات الفرضية الفرعية الثالثة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	يؤثر بدرجة	ترتيب الفقرات
1	في التخطيط بشكل أفضل لعملية المراجعة مما يقلل من مخاطر الاكتشاف.	4.34	.751	12.5	.000	كبيرة جداً	1
2	في زيادة استخدام أسلوب مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بكفاءة وفعالية مما يقلل من مخاطر الاكتشاف.	4.02	.749	9.52	.000	كبيرة	6
3	في اكتشاف الأخطاء من خلال مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع المتخصص وبما يؤدي لتخفيض مستوى مخاطر الاكتشاف.	3.97	.721	9.505	.000	كبيرة	9
4	في التفهم العميق لأعمال العميل وبينته الداخلية وبما يخفف من مخاطر الاكتشاف.	3.95	.888	7.554	.000	كبيرة	10
5	في توسيع أو اختصار إجراءات المراجعة حول حساب معين نتيجة لتكرار الأخطاء في ذات الحساب لقطاع معين.	4.04	.762	9.553	.000	كبيرة	5
6	في إجراء المقارنات للمركز المالي ونتائج الأعمال مع مثيلاتها في نفس مجال النشاط الاقتصادي.	3.59	.955	4.335	.000	كبيرة	14
7	في زيادة فعالية الإجراءات التحليلية لغرض اكتشاف أية تحريفات جوهرية.	4.12	.753	10.42	.000	كبيرة	2
8	في زيادة اكتشاف الأخطاء التي تنشأ بسبب الأخطاء الحكيمة وهي الأخطاء التي تحتاج إلى ممارسة الحكم المهني مثل الخطأ في تصنيف بند معين.	3.83	.920	6.361	.000	كبيرة	12
9	في تمييز العمليات المالية غير العادية التي تقوم بها المنشأة في قطاع معين.	3.85	.866	6.928	.000	كبيرة	11
10	في زيادة تحديد الأثر المباشر للأخطاء المكتشفة على القوائم المالية.	4.00	.957	7.311	.000	كبيرة	7
11	في زيادة قدرته بشكل أفضل على معرفة الأخطاء التي لا تكرر إلا في أماكن أو أوقات محددة في قطاع معين.	4.06	.851	8.722	.000	كبيرة	3
12	في زيادة جودة حكمه المهني عند استخدامه للعينات الحكيمة والتي يعتقد بأنها توفر المعلومات بشكل أفضل في ظل الظروف المحيطة.	3.77	.918	5.908	.000	كبيرة	13
13	على تقييد الممارسات التي تتبعها الإدارة في التلاعب بالسياسات والتقديرات المحاسبية غير المؤكدة مما يقلل من خطر الاكتشاف.	4.00	.763	9.165	.000	كبيرة	8
14	في تحسين قدرته بشكل أفضل في تشخيص الأنواع المختلفة للأخطاء الجوهرية والتي لا تكتشفها إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة حالياً.	4.04	.789	9.228	.000	كبيرة	4
	جميع الفقرات	3.97	.537	12.67	0.000	كبيرة	

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

بصفة عامة يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي (3.97) وهو أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3)، وانحراف معياري يساوي (0.537) وقيمة T المحسوبة تساوي (12.67) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.01)، وقيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقدير خطر الاكتشاف في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

رابعاً- اختبار الفرضية الرئيسية: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

يتضح من الجدول (5) أن من أكثر المخاطر التي يؤثر المراجع فيها هي دقة تقييمه لخطر الرقابة وبمتوسط حسابي قدره (4.09)، وجاء في المرتبة الثانية الخطر الطبيعي حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.01)، ومن بعده خطر الاكتشاف بمتوسط حسابي (3.97) وللتفصيل أكثر يسترشد بالجدول الموضح أدناه:

الجدول (5) اختبار الفرضية الرئيسية حول تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في

#### ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

ت	الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	احصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية
1	الخطر الطبيعي	4.01	0.451	15.69	.000
2	خطر الرقابة	4.09	0.552	13.84	.000
3	خطر الاكتشاف	3.97	0.537	12.67	.000
	<b>مخاطر المراجعة</b>	<b>4.02</b>	<b>0.458</b>	<b>15.68</b>	<b>0.000</b>

ملاحظة: قيمة T الجدولية (2.00) عند مستوى حرية  $1-N = (48)$  ومستوى دلالة 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي للفرضية الرئيسية بلغ (4.02) وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي (3)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (15.68) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (2.01)، كما كانت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

## 8. النتائج والتوصيات

### 1.8 النتائج

بناء على اختبار فرضيات الدراسة تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي من خلال الآتي:

1. يوجد تأثير كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم المراجع للخطر الطبيعي في

ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي من خلال:

- زيادة التركيز على البنود والأرصدة التي تكون أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة.

- تخطيط عمل المراجع بما يكفل اكتشاف الغش والأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية.

- زيادة قدرة فريق المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الحداد (2008) على أن التخصص في قطاع معين

يخلق ميزة لدى المراجع مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين، بسبب قدرتهم على تحليل

مخاطر ومسببات الغش بينما تتخفف قدرتهم على التحليل والاكتشاف حينما يمارسون المهنة

خارج تخصصهم القطاعي.

2. يوجد تأثير كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم المراجع لخطر الرقابة في

ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي من خلال:

- قدرة المراجع المتخصص على تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي ينفذها العميل.

- زيادة قدرة المراجع المتخصص على تقييم مدى نجاعة الإجراءات والسياسات التي اعتمدها

الإدارة في نظام الرقابة الداخلية.

- معرفة العوامل التي تسبب وجود أخطاء مهمة ولا يكتشفها نظام الرقابة الداخلية.

وهذا يتفق مع النتائج التي طرحتها إحدى الدراسات (المقطري وآخرون، 2011) التي أشارت

إلى اتفاق المراجعين المشاركين في الدراسة على أن التخصص القطاعي يسهم في تحسين

كفاءة تقدير خطر الرقابة من خلال دقة حكم المراجع على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

3. يوجد تأثير متوسط إلى كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقدير المراجع لخطر

الاكتشاف في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي من خلال:

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

- التخطيط بشكل أفضل لعملية المراجعة مما يقلل من مخاطر الاكتشاف.
  - زيادة فعالية الإجراءات التحليلية لغرض اكتشاف أية تحريفات جوهرية
  - زيادة قدرة المراجع المتخصص بشكل أفضل على معرفة الأخطاء التي لا تكرر إلا في أماكن أو أوقات محددة وفي قطاع معين.
- وجاءت هذه النتيجة متفقة مع الرأي الذي وضحته دراسة موسى وافتوحة (2016) حينما أشارت إلى أن المراجع المتخصص تكون له القدرة على اكتشاف حالات الغش التي توجد في القوائم المالية للعميل نتيجة لقيامه بالمراجعة المستمرة والمتجانسة لأنشطة العميل وهو ما ولد لديه القدرة على اكتشاف أية حالات للغش تحتويها التقارير المالية للعميل.
- كما جاءت هذه النتيجة المتحصل عليها من اختبار هذه الفرضية متفقة مع نتائج اختبار فرضيات دراسة (موسى، 2017) والتي أشارت إلى أن 71% من عينة الدراسة كانت آراءهم باتجاه قدرة المراجع المتخصص وبشكل كبير على التحكم في مخاطر الاكتشاف وتخفيضها إلى أدنى مستوى. ومعرفة الأماكن التي تتكرر فيها الأخطاء، وزيادة فعالية إجراءات الفحص التحليلي (المقطري وآخرون، 2011).

## 2.8 التوصيات

بناء على النتائج المعروضة توصي الدراسة بالآتي:

1. تطبيق التخصص القطاعي للمراجع الخارجي البديل في الدولة الليبية لما له من تأثير كبير على مخاطر المراجعة.
2. إجراء مزيد من الدراسات لإبراز أهمية تطبيق التخصص القطاعي ودوره في التأثير على مختلف جوانب المراجعة.
3. تطبيق التخصص القطاعي بغض النظر عن فرض إلزامية التغيير من عدمها وذلك لما يحققه من تأثير في زيادة قدرة فريق المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية، وفي تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي ينفذها العميل، والتخطيط بشكل أفضل لعملية المراجعة مما يقلل من مخاطر الاكتشاف.

### 3.8 الدراسات المستقبلية

توجد بعض الجوانب التي لم يتم تغطيتها بالشكل الكافي في الدراسات السابقة المهمة بالتخصص القطاعي كمدخل للرفع من جودة عملية المراجعة أو في الدراسة الحالية، وبالتالي يمكن إجراء عدد من الدراسات المستقبلية كما يلي:

1. مدى تطبيق التخصص القطاعي للمراجع من قبل مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في ليبيا.
2. استراتيجية التخصص القطاعي ودورها في تخفيض التكاليف الخاصة بمكاتب المراجعة الخارجية.

### المراجع

#### أولاً- المراجع العربية

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت). *لسان العرب*. دار المعارف، تونس.
- أبو رياش، أحلام أحمد. (2013). *أثر معدل دوران المراجع الخارجي على جودة المراجعة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC". (1995). *المعيار الدولي للتدقيق رقم (400)*.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC". (2009). *إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*. ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC". (2015). *إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة*. ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، الأردن.
- بلال، سليم وشيخي، بلال. (2020). *دور التخصص المهني لمحافظ الحسابات في تقليص فجوة التوقعات* "دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين لولاية سطيف. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 13(3)، 713-727.
- التميمي، الهادي. (2006). *مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جربوع، يوسف محمود. (2008). *مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله*. *مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية*، 6(1)، 757-794.
- الجرد، رشا بشير. (2013). *أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية في سورية)*. *المجلة الجامعة*، 3(15)، 217-244.

## تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

الحداد، سامح عبدالرازق. (2008). تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

خداس، حسام الدين والسرطاوي، عبد المطلب. (2010). مدى إسهام بنود الاستقلالية الواردة بقانون سيربنس-أوكلسي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها في تقليص فجوة التوقعات (دراسة ميدانية من وجهة نظر كل من مدققي القوائم المالية والمستثمرين المؤسسين). *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، (3)، 294-316.

خرواط، عصام الدين السائح وأبو الطويرات، موسى رمضان. (2013). موقف مراجع الحسابات الخارجي من مخاطر أعمال العميل، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. *جامعة المرقب*، (2)، 87-120.

الخرندار، آية جار الله. (2008). مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الخطيب، رائد صالح. (2012). مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

خلاط، صالح ميلود. (2012). دراسة تحليلية لمخاطر المراجعة واستراتيجية المراجع لمواجهةها. *المجلة الجامعة*، (14)، 221-259.

الزواوي، علي عبدالحفيظ والشاوش، البشير عبدالله. (2015). أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، (1)، 129-145.

سالم، خالد محمد رحيل. (2017). دراسة أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية. *مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية*، (3)، 15-39.

السقا، السيد أحمد وأبو الخير، محمود. (2002). مشاكل معاصرة في المراجعة. مطابع دغبوشي، مصر.

سليمان، خولة عبد الباقي. (2017). التغيير الدوري للمراجع الخارجي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

شريم، عبيد سعد وبركات، لطف محمود. (2011). أصول مراجعة الحسابات. (الطبعة الثالثة)، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.

الشيباني، عبد الزهرة وتوما، فائزة. (2012). التخصص الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي لموظفي رئاسة جامعة بغداد. عدد خاص بالبحوث المستقلة من الرسائل والأطاريح الجامعية، العراق.

طروش، جلال عمر. (2009). أثر التخصص في مراجعة نشاط معين على كفاءة الأداء القطاعي للمراجع الخارجي. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

عبد الرحمن، وليد محمد. (2012). علاقة التخصص القطاعي وتكرار الارتباط بالمراجع بإدارة الريح. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.

- علي، صالح حامد محمد وخالد، حسن الطيب عبدالله. (2015). العلاقة التعاقدية بمكاتب المراجعة الخارجية وأثرها في الحد من مخاطر المراجعة.
- الفرجاني، رجب منصور. (2007). التخصص القطاعي وأثره في تحسين كفاءة المراجع الخارجي في تقييم نظم الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
- القشي، ظاهر شاهر. (2013). أزمة الثقة بالإبلاغ المالي في ظل الأزمة المالية العالمية: أسباب وتداعيات وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2(6)، 1-35.
- ليبيب، خالد عبد المنعم وآخرون. (2017). دراسات في المراجعة. جهاز الكتب بكلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.
- ليبيب، خالد عبد المنعم. (2005). دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي (دراسة تطبيقية). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 1-83.
- المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين "IASCA". (2013). منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد. الورقة الثالثة، عمان، الأردن.
- محمود، عبدالله ممتاز. (2015). العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة والشركات المساهمة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مشتهي، صبري ماهر. (2014). تحليل العلاقة بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي وانعكاس ذلك على رأي مدقق الحسابات الخارجي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22(2)، ص ص 231-261.
- المقطري، معاذ طاهر وقريط، عصام والاديمي، منصور ياسين. (2011). أهمية التخصص القطاعي للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة "دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(4)، 405-438.
- منصور، أشرف محمد. (2012). التخصص النوعي للمراجع الخارجي (تعريفه - أنواعه - محدداته). مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، 54، 12-14.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO". (2004). تقييد مدة منصب المراجع الخارجي. لجنة المالية، الدورة السابعة بعد المائة، FC-107/11، روما، إيطاليا.
- موسى، على محمد. (2017). دور التخصص المهني للمراجع في زيادة جودة عملية المراجع وتخفيض مخاطر المراجعة. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، 2، 1-34.
- موسى، علي محمد وافتوحة، مصطفى ساسي. (2016). التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة. المجلة الجامعة، 1(18)، 91-120.
- نور، أحمد محمد وعبيد، أحمد حسين وشحاته، شحاته السيد. (2007). دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.



تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية...

الهيئة العامة لسوق المال. (2008). المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، مصر.

## ثانياً - المراجع الإنجليزية

American Institute of Certified Public Accountants. SEC Practice Section. (1992). *Statement of position regarding mandatory rotation of audit firms of publicly held companies*. American Institute of Certified Public Accountants.

Cameran, M., Prencipe, A., & Trombetta, M. (2009). Auditor tenure and auditor change: does mandatory auditor rotation really improve audit quality? In American Accounting Association 2009 Annual Congress: Accounting at a tipping point. AAA (American Accounting Association).

Ewelt-Knauer, C., Gold, A., & Pott, C. (2012). What do we know about mandatory audit firm rotation. *Retrieved March, 22, 2019*.

Harris, K., & Whisenant, S. (2012). *Mandatory audit rotation: an international investigation*. University of Houston.

Hussey, R., & Lan, G. (2001). An examination of auditor independence issues from the perspectives of UK finance directors. *Journal of Business Ethics*, 32(2), 169-178.

Khasharmeh, H., & Said, K. (2014). Effects of Mandatory Audit Firm Rotation Upon Quality of Audit: The Perception of Audit Firms-Evidence From Bahrain. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 10 (4).

Kwon, S. Y., Lim, Y. D., & Simnett, R. (2010). Mandatory audit firm rotation and audit quality: Evidence from the Korean audit market. *Unpublished paper*, 1-61.

Low, K. Y. (2004). The effects of industry specialization on audit risk assessments and audit-planning decisions. *The accounting review*, 79 (1), 201-219.

Minutti-Meza, M. (2010). *Does auditor industry specialization improve audit quality? Evidence from comparable clients* (pp. 1-63). Working paper, Rotman School of Management, University of Toronto.

Zeff, S. A. (2003). Du Pont's early policy on the rotation of audit firms. *Journal of Accounting and Public Policy*, 22 (1), 1-18.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: حسام الزروق عامر امحمد

الدرجة العلمية: ماجستير

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المراجعة، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، نظرية المحاسبة، المحاسبة الدولية، المحاسبة المالية.

البريد الإلكتروني: [husamalzaroo@gmail.com](mailto:husamalzaroo@gmail.com)

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: عبدالنبي امحمد فرج

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: نظم المعلومات المحاسبية، المحاسبة المالية، نظرية المحاسبة، التحليل المالي المراجعة، المحاسبة الدولية، التقييم المالي ودراسات الجدوى الاقتصادية، مناهج البحث العلمي.

البريد الإلكتروني: [abduunabif@gmail.com](mailto:abduunabif@gmail.com)